



الفصل الأول

إرث الخميني

شهدت إيران، في شهر حزيران/ يونيو من عام 2005، انتخابات رئاسية فاصلة، أذهلت نتائجها كلاً من المجتمع الدولي، والكثيرين في إيران ذاتها. خالف عمدة طهران المحسوب على التيار المتشدد، محمود أحمدني نجاد، التوقعات، وحصل على 62% من أصوات الناخبين في الجولة النهائية ضد الرئيس القوي السابق أكبر هاشمي رفسنجاني. تحدث أحمدني نجاد في الجولة الأولى للانتخابات عن العودة إلى «جذور الثورة» - بينما كان رفسنجاني، وبقية المرشحين يديرون دعايات براقية حول تحقيق مزيد من الليبرالية الثقافية، والإصلاحات السياسية، وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة - متعهداً بتحقيق العدالة الاقتصادية، والحد من الانقسام السياسي في البلاد. كان مظهره وخطابه يعودان إلى زمن سابق، حين كان الثوريون الإسلاميون يصرون على مدى ارتباط مهمتهم بأرض الواقع. تعكس الحقيقة المتمثلة في ترشح رجل كأحمدني نجاد لانتخابات الرئاسة الإيرانية، في عام 2005، وفوزه فيها، مع كل ما ميزها من تنافس، وجود مجتمع لا تزال هويته السياسية الرئيسية تستند إلى ميراث آية الله الخميني. يظل الخميني، بينما تختار الجمهورية الإسلامية مسارها، لاعباً رئيساً في المشهد الميلودرامي الإيراني.



يتحدى بقاء رسالة الخميني سبعاً وعشرين سنة عقب قيام الثورة الإسلامية - وما يقارب العقدين بعد رحيله - الصورة الشائعة حوله بوصفه رجل دين متشددًا، تبنى أيديولوجية (رجعية). كان الخميني، بما يفوق نظراءه الثوريين، مجددًا، يستعين بفكر الفلسفات العلمانية، وصولاً إلى التخلي عما لا يبدو ملائمًا من التقاليد الشيعية. انتهج الإمام، كما كان يدعى من قبل أتباعه، طريقه الخاص، موحدًا بذكاء بين مجموعة من الأفكار المتميزة بما فيها من مبادئ إسلامية، وشعارات جماهيرية، ونعرات قومية فارسية، ومفاهيم يسارية ضمن سياق متجانس. دمج الخميني بنجاح، بعيداً عن كونه رجل دين أصولياً، أطراف حركة المعارضة الإيرانية المتباينة ضمن قوة وطنية متماسكة. لا يعني ذلك أنه لم يطلق ثورته بغية نصره الإسلام، بل يدل على مرونته الفكرية، ومهارته من الناحية التكتيكية. كان الخميني المشكل الرئيس «لتحالف الراغبين»، وقد أسهم جميع المشاركين فيه، بمعرفتهم أو دونها في دفع جدول أعماله قدمًا.

لا يعد الخميني، من ثم شخصية عابرة، ولا يمكن لنموذجه الثوري أن يزاح من قبل أيديولوجيات متناقضة. تظل ثورة الخميني حية عبر المؤسسات التي أقامها، والسياسيين الذين خرجوا من عباة، من أمثال أحمددي نجاد. كان الرئيس الإيراني الحالي في أوائل العشرينيات حين عاد الخميني من منفاه، ولكنه يناfus مؤسس الجمهورية بحذر في خطابه ونظريته. لا يعد أحمددي نجاد وحده - من بين قادة إيران المنتمين إلى مختلف ألوان الطيف السياسي - من يشعر بضرورة تمرير أولوياته عبر توظيف كلمات الخميني، والتأكيد على انسجام سياساته مع رؤية الإمام الراحل. سيكون من المناسب، بالنظر إلى مركزية الخميني بالنسبة لإيران،



البدء بنقاش حول فلسفة رجل الدين المسن هذا، والكيفية التي استطاع من خلالها ترسيخ أيديولوجيته ضمن النسيج الاجتماعي الإيراني.

نهج الإمام

ولد آية الله الخميني في العام 1902، وقد شهد في حياته مجمل نضالات إيران الحديثة، بدءاً من الحربين العالميتين الطاحنتين، اللتين أدتا إلى احتلال الشرق الأوسط من قبل القوى العظمى، وصولاً إلى الحظوظ المتغيرة لسلالة آل بهلوي، وكفاحها لتحديث إيران. برز الخميني في أواخر حياته قائداً لثورة شعبية، وزعيماً لجمهورية إسلامية تعهدت بإعادة تشكيل المنطقة برمتها وفق منظورها. يظل رجل الدين الإيراني المتشدد، بلا أدنى شك، واحداً من أهم شخصيات الشرق الأوسط المعاصر.

لم ينبع نجاح الخميني من إصراره، وعزيمته الراسخة في وجه الظروف الاستثنائية فحسب، بل وإدراكه البدهي لطبيعة بلد قاده فيما بعد خلال الثورة والحرب. عمل الخميني باستمرار، بما يفوق أي زعيم إيراني آخر، على صياغة رسالته بما يتوافق مع قيم إيران المتأصلة، ونظرتها المهيبة الواعدة لذاتها. لطالما نظر ملوك وأباطرة فارس المتعاقبون إلى إيران على أنها مركز المنطقة، بلد قدر له بحكم تاريخه وحضارته قيادة الدول العربية. تتوافق رسالة الخميني - بما تتضمنه من تصدير للثورة، وتأسيس للجمهورية الإسلامية الرائدة - مع هذا النمط التوسعي الفارسي، وتحظى بقبول شريحة واسعة من الشعب. لا يقصد بذلك أن الإيرانيين كانوا تواقين لاحتمال العواقب الناتجة عن سعي الخميني الديني الحثيث لإطلاق ثورته، بل إن رسالته كانت منسجمة إلى حد ما مع طموحات مواطنيه التاريخية.



جذبت دعوة الخميني لإقامة دولة تتبنى القيم الإسلامية، بطريقة مماثلة، الإيرانيين من مختلف ألوان الطيف السياسي. استشعر الخميني أن الإيرانيين لا يزالون يلتزمون الأصالة، والعودة إلى الجذور والقيم المتأصلة، في خضم التغيرات المضطربة، بالرغم من التفاخر الملكي بأن المجتمع الإيراني العصريّ ينبذ تقاليدِه وفق نمط متسارع. يختلف الارتباط بالهوية الدينية، مجدداً، عن الرغبة في إقامة دولة ثيوقراطية، ولكن الخميني كان مبدعاً، بارعاً في توظيف تلك العواطف؛ خدمة لرسالته الثورية. لم يكن الرجل مجدداً في أفكاره فحسب، بل ناجحاً كذلك في بناء التحالفات ضمن بيئة مفعمة بالتنافس السياسي، مبهماً في توظيف ذكائه؛ خدمة لأغراضه السياسية. امتلك الخميني خطة، وكان رجلاً ذا رؤية. أمضى آية الله عقوداً يتأمل في خطته تلك، ويطورها، بما أحالها برنامج عمل لثورة إيران الشعبية.

طور الخميني، في أربعينيات القرن العشرين، أيديولوجية متميزة بما تحويه من رموز وقيم تسمها. تكشف القراءة المتأنية لخطبه وكتاباته أن العقيدة المركزية لأيديولوجيته تركز على مفهوم العدالة - الذي يحظى بموقع متميز في أدبيات القومية الفارسية والشريعة الإسلامية. لم تكن معارضة الخميني موجهة ضد الملكية المستبدة في إيران فحسب، بل والطغيان عبر أنحاء العالم الإسلامي بأسره، الأمر الذي شكل عنصر جذب لمواطنيه، والمسلمين المضطهدين من قبل قوى الاستبداد والإمبريالية. رأى الخميني ثورته التي أطلقت تحت راية الفتح الإسلامي، تعبيراً شاملاً عن المعارضة ضد عدد من القوى، واللاعبيين، والمؤامرات، الحقيقية منها، والوهمية. جاء رجل الدين المناصر للتقاليد، بصورة أو بأخرى، ليحارب الظلم في العالم الثالث بأكمله تحت مظلة الحكم الديني⁽¹⁾.



تمثل التقليد السائد بين رجال الدين، في النصف الأول من القرن العشرين، في ازدياد السياسة، والانصراف نحو ما هو أسمى من عبادة وتوسك. أظهر الخميني على الدوام، مع ذلك، اهتماماً بالغاً بتلك المسألة، مجادلاً عن أن رجال الدين كانوا ملزمين - بل ومأمورين من الله بالأحرى - بحماية الشعوب من الحكام المستبدين، وجور الأنظمة الوضعية. ربما ارتضى آيات الله العظام الانصراف إلى حوزاتهم، والانخراط في مجادلاتهم اللاهوتية بعيداً عن الأنظار، ولكن العالم خارج المسجد بدا وثيق الصلة بمهمة رجال الدين، وأكثر جاذبية على الدوام في نظر الخميني⁽²⁾.

لم يكن الخميني محظوظاً، بشكل أو بآخر، لوجوده في مؤسسة دينية تخضع لهيمنة أكثر التقاليد الشيعية السياسية هدوءاً. كرست نخبة رجال الدين نفسها - تحت قيادة آية الله محمد حسين بروجردي الذي ظهر بحلول منتصف أربعينيات القرن العشرين «كمرجع تقليد» أوجد، أعلى المناصب الدينية في المذهب الشيعي - لرفع مستوى الحوزات، وتطوير العلوم الدينية⁽³⁾. تعين على آية الله الطموح الانصراف إلى دراساته الدينية، والابتعاد عن إغراءات السياسة. ارتبطت المؤسسة الدينية تقليدياً، بغض النظر عن التصحيح التاريخي للثورة، بعلاقات ودية مع ملوك فارس، وكثيراً ما كانت توظف من قبلهم في مواجهة خصومهم اليساريين العلمانيين⁽⁴⁾.

استاء الخميني الشاب، بكل الأحوال، نتيجة لذلك، ولم تؤد تلك التقاليد بنظره إلا إلى إبعاد رجال الدين عن الجماهير⁽⁵⁾. مثل كتابه «كشف الأسرار»، في عام 1942، دعوة صريحة لتقييد سلطات الملكية، وانتقاداً ضمنياً لحلفائها من رجال الدين. تدمر الخميني بشدة، في خطبة ألقاها



في العام 1944، قائلًا: «يعود ما نمر به من أيام حالكة، وخضوع للهيمنة العالمية إلى أنانيتنا، وتقاعسنا عن نصره الله»⁽⁶⁾. انتقد الخميني بحدة فكرة فصل الدين عن السياسة، قائلًا: «وفر الإسلام الحكم لما يقارب الألف وخمس مئة عام. يملك الإسلام جدول أعمال سياسي، وما يكفل إدارة البلاد»⁽⁷⁾.

نزع فكر الخميني المتطور في تلك الفترة إلى تحدي قواعد المجتمع الديني، واعتناق أفكار بديلة. درس الخميني الفلسفة، بينما كان الارتقاء ضمن المؤسسة الدينية الشيعية يقتضي التركيز على دراسة الشريعة الإسلامية، ناهيك عن اطلاعه على المذهب الصوفي، والشعر⁽⁸⁾. كان أقطاب السلطة الدينية معادين بالفطرة لليساريين العلمانيين، بينما انجذب الخميني إلى أفكارهم فيما يتعلق بجور النظام الدولي، وجشع الدول الرأسمالية. لم يستعن الخميني بخطاب اليساريين فحسب، بل والماركسيين كذلك طيلة مسيرته، متحدثًا في الكثير من الأوقات حول الطبيعة الظالمة للغرب⁽⁹⁾.

أثبت الخميني بجدارة أنه رجل عصره، بما يتجاوز نظراءه من رجال الدين إلى حد بعيد، واستشعر أن السياسة المتغيرة لإيران توفر فرصة فريدة لنشر أيديولوجيته الإسلامية. كانت خمسينيات وستينيات القرن العشرين مثيرة في الشرق الأوسط، حيث تصدت الحركات المناهضة للاستعمار، وانبرى جيل جديد من القادة، للمهمة المتمثلة في إصلاح المجتمعات، وإحياء التقاليد⁽¹⁰⁾. نأت المؤسسة الدينية بنفسها عن المشاركة في تلك الجهود، وقد أدى ذلك إلى عزلها عن التيارات القومية المتصاعدة، بين الشباب والطبقة الوسطى على وجه الخصوص. استاء الخميني لابتعاد



الدين عن هذه الحركة النضالية البارزة، ودعا إلى استمالة الشباب باسم الإسلام التقدمي. تساءل الخميني بوضوح قائلاً: «بات من المسلم بالنسبة للاعقلانيين أن رجال الدين يستخفون بحكم المنطق، ولا يعيرونه أي اهتمام. أو لم يكن رجال الدين من سطروا كل الكتب عن الفلسفة، ومبادئ التشريع»⁽¹¹⁾. جادل الرجل عن ضرورة اتخاذ الإسلام نهجاً سياسياً متميزاً؛ كي يحافظ على ما يتسم به من حيوية، ناهيك عن انضمامه إلى حركة النضال الأوسع التي تجتاح العالم النامي.

نأى الخميني بنفسه، في نقده الاجتماعي، عن قبول رجال الدين التقليدي بالترتيبات الاقتصادية القائمة، وتبنيهم الغريزي لمبدأ الملكية الخاصة. لطالما قرن تعاييره بكلمة «المستضعفين»، وأصر على أن الطبقات المستغلة كانت ضحية للقوى الرأسمالية الجشعة. هاجم الخميني الشاه؛ لإهداره عائدات النفط الإيرانية، وتوسيعه الهوة بين الأغنياء والفقراء، وفشله في إقامة بنية تحتية صناعية راسخة، وفساده المستشري (يتمثل ما يدعو للسخرية، بعد عقود لاحقة، في توظيف محمود أحمدني نجاد الموضوعات ذاتها في حملته الانتخابية الناجحة. لم تكن اتهاماته موجهة إلى الشاه هذه المرة، بل القادة الدينيين الذين تخلوا عن قيم الخميني، كما يبدو، لأجل امتيازات السلطة).

عكس خطاب الخميني، في هذا السياق، خطاب علي شريعتي، المفكر الشهير الذي أمضى ردهاً طويلاً من ستينيات القرن العشرين في إضفاء روح العالم الثالث الثورية - التي تميز فكر فرانترز فانون، وجان بول سارتر - على الإسلام. انتمى شريعتي، دارس علم الاجتماع في فرنسا، إلى جيل جديد من المفكرين الإيرانيين الباحثين عن أيديولوجية أكثر أصالة تتسجم



مع هويتهم بوصفهم مسلمين وحدائين. مثل رجال الدين في نظر شريعتي مجموعة متحجرة تدعو إلى إسلام رجعي خاضع للسلطة. لم يكن ذلك إسلام النبي ﷺ الذي جاهد وأعاد بناء مجتمعه، و«طور» عصره (12). لحظ الخميني مدى ما يتمتع به شريعتي من شعبية واستحسان ضمن الشباب الإيراني، بينما عمل على استيحاء خطابه.

لا يجب، بكل الأحوال، الخلط بين ما مارسه الخميني من غزل مع الفكر التقدمي، وبين نزوعه بأي من الأشكال إلى قبول نظام حكم لا يستند إلى تأويل متشدد للإسلام. ابتعد الخميني بصورة جذرية، في كتابه الأكثر تأثيراً «الحكومة الإسلامية»، عن التقاليد الشيعية السائدة، وقد دعا مبدؤه: «ولاية الفقيه» إلى تولي السلطة السياسية بشكل مباشر من قبل رجال الدين. أدرك الخميني، قبل كل شيء، أن النبي محمداً ﷺ لم يكن مجرد موجه روحي، بل رجل إدارة، منفذاً للعدالة، وزعيماً سياسياً. كتب الخميني سائراً في هذا السياق: «قطع الأيدي، ورجم الزناة المحصنين حتى الموت» (13). يتعين على رجال الدين تولي الحكم كونهم الأكثر معرفة بالقانون الإلهي، بالنظر إلى الحاجة للتوفيق بين النظام الاجتماعي والأمر الديني. توجه الخميني بالنصح لمن أكدوا على ضرورة انكفاء رجال الدين على المسجد، وترك السياسة لأهلها، قائلاً:

«لا تصغوا لأولئك المعارضين لنهج الإسلام الذين يعتبرون أنفسهم متورين، ومن ينادون بحكومة الفقهاء. لن يكون سوى الطاغوت بديلاً عنها» (14).

لربما كان مفهوم الخميني عن الحكم الإسلامي موجهاً إلى الشعب، ولكنه لم يكن ديموقراطياً بالتأكيد. ازدرى الرجل الإرادة الجماعية، مؤكداً



على «الحاجة إلى تخليص الناس مما يتسمون به من نقص، وإيصالهم إلى مرحلة الكمال». يتم التعبير عن ذلك الكمال عبر نظام رجال الدين، حيث يخضع الناس إلى سلطتهم العليا. ينبع مفهوم الخميني عن الحكم الملائم، بالأساس، من الأوتوقراطية الدينية التي لا يمكن أن تتقبل صيغة الحكم التعددي. يمكن أن يعزى عجز الجمهورية الإسلامية المتواصل عن صبغ نفسها بالصبغة الليبرالية، في جزء منه، إلى تلك التركيبة الثقيلة، وازدراءها لمبدأ المحاسبة الديمقراطية.

يخطئ من يعتقد أن سخط الخميني كان موجهاً نحو الشاه بصورة كلية. لا حاجة للتمعن في كتاباته كثيراً لملاحظة هجومه المتواصل على الغرب الذي اتخذ على الدوام، وفق وجهة نظره، موقفاً عدائياً من الحضارة الإسلامية⁽¹⁵⁾. تتسم أعمال الخميني بازدراء القوى الخارجية، وترى أن مشكلات إيران المتعددة، بدءاً من النظام الملكي الواقع خارج نطاق المحاسبة، وصولاً إلى سوء الإدارة الاقتصادية، كانت ناتجة، بصورة أو بأخرى، عن تأثير القوى الإمبريالية. تعززت شكوك الخميني، بصورة جزئية، نتيجة استياء الشعب الشديد من تلاعب القوى العظمى، وثقافة سياسية ترى في المؤامرات، في كثير من الأوقات، أساساً لمشكلاتها. تأثر الخميني، واستغل بدوره النزعة الوطنية المشككة في العناصر الخارجية على الدوام.

أرست شكوك الخميني تلك، وازدراؤه للتدخل الأجنبي الأساس لمتطلبات سياسته الخارجية. لم يكن الشاه طاغية فحسب، بل وعميلاً للإمبريالية الغربية، والصهيونية الإسرائيلية. كان كل من الإسلام وإيران يتعرضان للمخاطر من قبل القوى الخارجية ذاتها، والنظام الملكي



حليتها. اجتذبت تلك الرسالة كلاً من المفكرين اليساريين - بما يكونه من عدااء يسم العالم الثالث تجاه أمريكا - والطبقات التقليدية القلقة من التدخلات الخارجية في العالم الإسلامي. اندمجت حماية الإسلام وتحريير إيران بسلاسة ضمن رؤية الخميني. تعكس عداوة الجمهورية الإسلامية - القاصرة عن بلوغ أهدافها ذاتياً تجاه أمريكا وإسرائيل، بعد عقود لاحقة - عدم القدرة على تجاوز عداوات الخميني التاريخية.

ظهرت أولى بوادر معاداة الخميني للغرب خلال أزمة العام 1963، حين اشتعلت الانتفاضة في مدينة قم المقدسة، ردّاً على تشريع برلماني يستثني العسكريين الأمريكيين من الملاحقة القانونية في إيران. استحضرت ما تسمى قوانين الامتيازات الأجنبية روح العدااء القومية، وأثارت المشاعر المناهضة للاستعمار ضمن صفوف الإيرانيين. تجلت ازدواجية أيديولوجية الخميني المتشكلة بوضوح، بينما رأى في تلك الاتفاقية اعتداء على الإسلام، وانتهاكاً لسيادة إيران الوطنية. انتقد الخميني الاتفاقية على رؤوس الأشهاد، قائلاً: «لقد باعوا استقلالنا، وأنزلونا إلى مرتبة المستعمرين، وجعلوا أمة إيران المسلمة تبدو أكثر تخلفاً من الهمجيين في أعين العالم»⁽¹⁶⁾. تجاوز الرجل اللغة التقليدية في الوقت ذاته، وأدان الاتفاقية بوصفها «تستعبد إيران». سعى الخميني منذ البدء إلى توحيد مجمل أطراف المعارضة الإيرانية في كتلة متماسكة مناهضة للغرب. لم تمثل أمريكا تحدياً ثقافياً فحسب، بل وقوة استعمارية تسعى لإخضاع دول العالم الثالث⁽¹⁷⁾.

كثيراً ما تستحضر أزمة العام 1963 بوصفها الحدث الذي أدى إلى إخراج الخميني من إيران في نهاية المطاف. تتمثل أهميته، بكل الأحوال، في



تجسيده المحاولة الأولى من قبل الخميني للوصول إلى الإنتلجنسيا الإيرانية المتنامية، والناشطين الطلابيين. تمثل السبيل الوحيد لجذب تلك القوى، من قبل المؤسسات التقليدية، في التعبير عن نضالها بلغة المعارضة الحديثة. عبر الخميني بذكائه السياسي عن ذلك بوضوح، قائلاً:

«لم يعد بإمكانهم دعوتنا بالرجعيين. تتمثل القضية في قتالنا أمريكا. سيدعمنا في ذلك جميع مقاتلي الحرية في العالم. يتعين علينا توظيف ذلك بوصفه سلاحاً لمهاجمة النظام، بحيث تدرك الأمة جمعاء أن الشاه عميل أمريكي، وأن تلك مؤامرة أمريكية»⁽¹⁸⁾.

رأى الخميني، إبان مرحلة النضال اللاحقة أن الأداة الرئيسة في يد المقاومة الإيرانية ضد النفوذ الأجنبي (ومخبله المتمثل في الشاه) يجب أن تتمثل بالإسلام الثوري، المسيس، اللامهادن، لا الإسلام المدعن اللامنفعل. يمكن للشعوب الإسلامية المتحدة أن تنصر دينها مجدداً في وجه اعتداءات الغرب، وفساد الطبقة الحاكمة. حول الخميني الإسلام إلى أيديولوجية معادية للغرب عبر توظيف شعاراته المقدسة، واستحضار تاريخ النضال ضد الأجنبي الكفرة. لا يمكن إلا لذلك الإسلام استنهاض عزيمة المؤمنين للدفاع عن حقوقهم، واستعادة كرامتهم الضائعة.

كان الصراع في نظر الخميني من ثم، حتمياً ضد الولايات المتحدة، استناداً إلى عدم قدرة إيران على احتمال وجود قوة غربية عظمى، تسعى للهيمنة السياسية على العالم الإسلامي. صرح الرجل قائلاً: «يجب أن نصفي حساباتنا مع القوى العظمى، ونريهم أن بمقدورنا مواجهة العالم



بأكمله من الناحية الأيديولوجية، بالرغم من جميع المشكلات المحتملة التي تواجهها»⁽¹⁹⁾. مثلت التضحية، والمواجهة، والمقاومة، والتحدي، في فترة ما بعد الثورة، سياسة إيران في علاقاتها الدولية. لم تسع إيران إلى الموازنة بين القوى العظمى، أو شراء التحالفات، بل رفضت مبدأ العلاقات الدولية برمته. استند الرئيس أحمدني نجاد، حين أعلن في العام 2005 أن لا فائدة ترجى لإيران من التعامل مع أمريكا إلى إرث ثوري غني، متواصلًا في ذلك مع مؤسس النظام الثيوقراطي.

تجاوزت رؤية الخميني إيران منذ البدء. مثلت الثورة الإيرانية خطوة أولية أساسية لإقامة نظام إقليمي سام. تحدث الخميني، بهذا الصدد، قائلاً: «يمثل الإسلام وديعة الله المقدسة لدينا، ويتعين على الأمة الإيرانية أن تزيد من قوتها وإصرارها، حتى تقدم الإسلام إلى العالم بأسره»⁽²⁰⁾. اقتضى الحفاظ على قابلية الثورة للبقاء، والمهمة الإلهية السامية، القيام بتصدير النموذج الإسلامي الإيراني. رفض الفكر الأيديولوجي للخميني في الصميم مفهوم الدولة القومية، والنظام الدولي بما وضعه من حدود اعتبارية. شجب الخميني في كتابه «كشف الأسرار»، في العام 1942، فكرة الدولة القومية، بوصفها صنعة «عقول ضعيفة» فشلت في تقدير (التفويض السماوي)⁽²¹⁾.

ارتأى الخميني كذلك فرصاً فريدة لتصدير ثورته، بما يتجاوز نطاق اعتراضاته على الحدود الشرق أوسطية التي رسمتها القوى الغربية. حرص الخميني على الدوام على تمييز الثورة الإيرانية عن سابقتها الفرنسية والروسية - بالرغم من قيام الثورات الوطنية في الكثير من الأحيان بإلهام حركات مماثلة في الدول الأخرى - مؤكداً على استنادها



إلى رسالة إلهية، بينما قامت الثورتان السابقتان على اعتبارات مادية. يرى الخميني أن «قانون الله وحده يبقى صالحاً وثابتاً على مر الأزمان المتغيرة»⁽²²⁾. ستكون الجمهورية الإسلامية التي استشرفها، من ثم قادرة بصورة متفردة على الاستمرار في عصر جديد، بينما ذوت الثورات السابقة في نهاية المطاف، واختفت من المشهد. رأى الخميني، بما يتجاوز نطاق التقدير الذاتي هذا أن إفلاس الماركسية السوفييتية والرأسمالية الغربية قد أوجد فراغاً أيديولوجياً، يتعين على إيران ملؤه. أكد الرجل ما إن تولى زمام السلطة، قائلاً: «يجدر بنا تجنب التفكير في عدم تصدير الثورة؛ لأن الإسلام لا ينظر إلى الدول المتعددة من منظور مختلف»⁽²³⁾. قد تبدو تلك التعابير البراقة طموحة للغاية بالنسبة لزعيم بلد نام، ولكن التاريخ أثبت أن ملوك إيران ورجال دينها كانوا توسعيين في نظرهم، لا يتقيدون بحدود بلادهم إلا فيما ندر.

لا ينبغي أن تخفي تلك الطموحات الحسابات الضيقة وراء تصدير الثورة. رأى الخميني، كمعظم الثوريين، أن أفضل الطرق لتدعيم نظامه داخلياً يتمثل في مواصلة سياسة المواجهة الخارجية. لو انغلقت الجمهورية الإسلامية على ذاتها، وانصرفت إلى التركيز على شؤونها الداخلية، لضعفت ثم انهارت في نهاية المطاف. اتخذ الخميني موقف المتحدي مجدداً، مؤكداً على أن «جميع القوى العظمى نهضت لتدميرنا. إن بقينا في بيئة منغلقة، فسندمر لا محالة»⁽²⁴⁾. لم يجد الخميني تناقضاً بين تصدير الثورة والحفاظ على مصالح إيران الحيوية.

لم يكتفِ الخميني من ثم بمهاجمة الغرب فحسب، بل والقوى الإقليمية المتعاونة مع الولايات المتحدة. أدان الرجل، بما لا يخلو من سخرية، دول



الخليج، ومصر، وحلفاء أمريكا الآخرين. لم يجد الخميني غضاضة في دعوة الشعوب المجاورة لاستهلاك النموذج الثوري الإيراني، والتأمر بقوة للإطاحة بأمرء ورؤساء دول مستقلة، ذات سيادة، قائلًا: «اقتلعوا أولئك الذين خانوا الإسلام والدول الإسلامية من جذورهم»⁽²⁵⁾. مثل تقسيم المنطقة بين الشعوب المضطهدة والحكام الظلمة، الذين يخدمون بوصفهم عملاء للإمبريالية الأمريكية الرؤية التي يمكن أن يتم التعبير من خلالها عن توجهات إيران الدولية. يمكن أن يتم استكمال التحدي الأيديولوجي للنظم الحاكمة عبر إستراتيجية هجومية تتمحور حول دعم جماعات معارضة، وقوى متشددة، وقطاعات واسعة من المنظمات الإرهابية.

تشكل ثورة الخميني توليفة غريبة من الغايات العقديّة والمرونة الأيديولوجية، والسعي الحثيث والتراجع التكتيكي. تحالف رجال الدين الملتحين، والمفكرون المتأثرون بالغرب، والطلاب المجاهدون، وحرفيو الطبقة الوسطى، والتجار التقليديون تحت راية رجل دين جسد نضالات إيران، وعذاباتهما. وفر الخميني للجميع ما يستهويهم: كان زعيمًا دينيًا يسير - كما يعتقد - على نهج النبي ﷺ في إقامة حكم ديني، رجلاً من العالم الثالث يضع نصب عينيه تخليص بلده من الإمبراطورية الرأسمالية الأمريكية المهيمنة، حديثاً يقدر الأفكار الديموقراطية، مدافعاً عن المرأة والمضطهدين، وكما كان الحال على الدوام، قومياً فارسياً يسعى لاستعادة إيران موقعها الطبيعي. كانت رسالة الخميني - التي لا يمكن اعتبارها متحجرة بأي من الأحوال - انتهازية، أخضت غاياته الأساسية بغية توسيع نطاق تحالفاته.

استحضر الخميني برفقته، حين عاد إلى طهران في ذلك اليوم المشهود من شهر شباط/ فبراير، من العام 1979، على إثر إحدى أكثر



الثورات شعبية في التاريخ، استحضرت مجموعة من المعتقدات التي كان مصمماً على وسم إيران بها. كانت الفترة الأولى من الثورة تأسيسية، بينما سعى الخميني لتدعيم ركائز حكمه، والتخلص ممن تحالف معهم بدافع المصلحة، وضمان استمرار سيطرة رجال الدين على السلطة ردحاً طويلاً من الزمن بعد غيابه عن المشهد. وظف الرجل الحنكة والمهارة، اللتين جاءتا به إلى سدة الحكم؛ لضمان مأسسة رؤيته: الاستخدام الذكي للأزمات الخارجية بغية إعطاء زخم ثوري يكتسح القوى المعتدلة، الانتقال التدريجي إلى نظام دستوري يضيف طابع الشرعية على اغتصاب رجال الدين للسلطة، ومما لا مندوحة عنه، توظيف الإرهاب والعنف لترجيع المعارضة، حيث تعد جميع الوسائل مشروعة لرجل الدين المسن بغية تأسيس عهده الجديد.

تثبيت مفهوم إرادة الله

يحتفل التاريخ بالمنعطفات الرئيسية، حيث يغير حدث دراماتيكي ما المعايير السائدة، والرؤى السياسية، وثوابت سلطة الدولة. شهد العام 1941 تغير السياسة الخارجية لأمريكا، في أعقاب هجوم بيرل هاربور، حيث أزيح مفهوم العزلة المريحة من قبل ضرورة الانخراط في الشؤون الدولية. غدت أمريكا قوة دولية عظمى في تلك السنة، بينما أكدت الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة على مدى الأثر الهائل للأحداث الخارجية في الأمن الداخلي الأمريكي. كانت السنوات 1979 — 1981 حاسمة بالنسبة لإيران. فرض الخميني ورفاقه، في تلك الفترة الحساسة، تغييرات طالت مؤسسات إيران وثقافتها السياسية، رسخت مفهوم الحكم



الثيوقراطي ضمن هوية إيران الوطنية. قد تتغير الثيوقراطية، وتعيد تعريف نفسها، وتصبح أكثر رجعية، في بعض الأحيان، أو أقل تعدياً، ولكن ترتيبات حكم معينة كانت قد وضعت، بحيث تستمر على الأرجح. يتجاهل السياسيون الأمريكيون - الذين يجادلون على أن العقوبات الاقتصادية، والعزلة الدولية بحيث إن التهديدات يمكن أن تسهم بصورة ما في الإطاحة بالجمهورية الإسلامية - ما وضعه ذلك النظام، الأكثر غرابة من أسس صلبة.

هل كان من الحتمي أن تولد الثورة الإيرانية أوتوقراطية دينية، يحكمها رجال الدين باسم إسلام القرن السابع؟ أسهمت الثورة في صعود العديد من الحركات السياسية الرجعية والليبرالية، الأصولية والعلمانية، الماركسية والرأسمالية. كان الخميني قائداً، ولكنه لم يكن بأي من الأحوال اللاعب الوحيد في إحدى الثورات الحاسمة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. تم تعزيز سلطة رجال الدين عبر إقامة نظام دستوري يفسح المجال للقوى العلمانية والليبرالية. حرص الخميني، عبر إحداث مؤسسات غير منتخبة كمجلس الأوصياء الذي يملك حق النقض فيما يتعلق بالتشريعات البرلمانية، والقرارات الرئاسية على عدم تأثير قرارات مؤسسات الحكومة المنتخبة في توجهات السلطة الرئيسية. يمكن لإيران إجراء الانتخابات والاستفتاءات على الدوام، ولكن المطالبة الشعبية بالتغيير ستحتوى وترفض طالما بقي رجال الدين اللامنتخبون مسيطرين على الحكم.

تمثل الجانب الآخر لبراعة الخميني في إيجاده نخبة سياسية جديدة تتألف من رجال الدين، والعلمانيين المخلصين للإسلام. تختلف



الجمهورية الإسلامية عن نظيراتها من الدول الثورية، بالنظر إلى أن دين الدولة يمثل أيديولوجيتها. يعد ذلك بالتأكيد انحرافاً سياسياً وراдикаلياً عن المذهب الشيعي، ولكن الدين يظل المعتقد الرسمي للدولة. بقي أنصار الخميني المخلصون أوفياء لتلك الأيديولوجية، مصرين على إدامتها ردحاً طويلاً من الزمن، بعد غياب الخميني ذاته عن المشهد. تنهار الأنظمة الثورية عادة حين يتحرر أنصارها المتحمسون من الأوهام، ويتخلون عن إيمانهم. يسهل، بكل الأحوال، التخلي عن الماركسية بالنظر إلى ما يعنيه ذلك من نضوج فكري، ولكن ما مدى سهولة التخلي عن التشيع بالمقابل؟ لا يمثل التخلي عن الأيديولوجية السائدة، في تلك الحالة، ارتداداً سياسياً فحسب، بل ودينياً أيضاً. تناقست شعبية الجمهورية الإسلامية بقوة على مر السنين، ولكنها لا تزال تمثل - بالنسبة لفئة قليلة، وإن لم تعوزها الحماسة، من الشعب - تجربة رائدة فيما يتعلق بتحقيق إرادة الله على الأرض. تواصل الفئة ذاتها إنتاج قادة كأحمدي نجاد، مع كل ما يتسمون به من إصرار على العودة «جذور الثورة».

لوعاد المرء بذاكرته إلى إيران في العام 1979، فسيتبين مدى التأثير الذي كانت تتمتع به القوى العلمانية، بالرغم من سعي رجال الدين الحثيث لتولي السلطة. كان مهدي بازركان أول رئيس وزراء لإيران بعد قيام الثورة، وقد كان ديموقراطياً أصيلاً بالرغم من نزعته الثورية. حازت الحركة الليبرالية بقيادة الجبهة الوطنية المرموقة، مع كل ما يميزها من توجهات قومية راسخة، على تأييد كبير ضمن الطبقة الوسطى، وتمثلت بقوة في الحكومة الجديدة المؤقتة. تمتع اليسار الراديكالي كذلك بتأييد متزايد بين الشباب والعمال الصناعيين على وجه الخصوص. اجتذبت



رسائل مجاهدي خلق القوية، التي تجمع بين الماركسية والإسلام، العديد من طلاب الجامعات. تمكن فداييو خلق من إخراج مئات الألوف من الناس في مظاهراتهم، وحازت صحيفتهم على معدل انتشار واسع. استهوى الحزب الشيوعي، التودة، بتاريخه الطويل من الكفاح ضد الملكية، والمطالبة بالعدالة الاقتصادية الإنتلجنسيا المتحمسة لقضية تحرير العالم الثالث⁽²⁶⁾. حازت القوى العلمانية، بالإضافة إلى ما سبق، على تأييد رجال الدين التقليديين البارزين، كآية الله كاظم شريعة مداري، الذين كانوا يحثون أقرانهم على الانسحاب من الحياة السياسية، والتركيز على واجباتهم الدينية.

جاءت المسوودة الأصلية لدستور الجمهورية الإسلامية لتناقض نظرة الخميني إلى الحكم الاستبدادي الثيوقراطي. أكدت الوثيقة، التي صيغت وفق الدستور الفرنسي، على أهمية موقع الرئاسة، وانتخاب مجلس النواب، وضمان حقوق الفرد، وسط غياب ملحوظ لفكرة احتكار رجال الدين للسلطة، وخضوع الإرادة الشعبية لإملاءات المرشد الأعلى. لم تكن الوثيقة تقدمية فحسب، بالرغم من التأكيدات المبهمة على أهمية الإسلام للأمة، بل عكست كذلك مدى نفوذ الأحزاب العلمانية والقوى اليسارية⁽²⁷⁾. يتمثل السؤال الأهم في الآتي: كيف تمكن الخميني وأتباعه من استبعاد كل أولئك اللاعبين المؤثرين؟

طور الخميني وأتباعه - على النقيض من المعارضة العلمانية المنقسمة، وآيات الله الساكنين - مهاراتهم التنظيمية ردحاً طويلاً من الزمن، عبر عقود من النفي، والقيام بأنشطة المعارضة. تمكن الخميني بشكل تدريجي من الإطاحة بمتحديه، عبر الاستخدام الفاعل للمساجد (الشبكة الوحيدة



التي تعم أرجاء إيران كافة)، وإنشاء منظمات خفية مع ميليشياتها، والتوظيف الناجح للأزمات الخارجية. أكد الرجل ومريدوه، في كل المراحل، على قوة إيمانهم، وقدرتهم على المناورة، والتلاعب بسير الأحداث، وقسوتهم عند الثأر من خصومهم. لم يجد رجل الدين المسن، الذي انتظر عقوداً من الزمن كي يفرض تقويضه السماوي، لم يجد غضاضة في التخلي عن مؤيديه السابقين، وتجاهل تعهداته بإقامة حكم تعددي.

أوصى الخميني حلفاءه، بعيد عودته إلى إيران، باتخاذ الحيطة، وإظهار الحزم في جهودهم المنصبة على إقامة الحكم الديني. حذر الرجل قائلاً: «يودون فرض النمط الغربي على بلدكم، بحيث تصبحون أحراراً، مستقلين، ولكن دون وجود إله تعبدونه. سيؤدي ذلك إلى دمارنا»⁽²⁸⁾. أقام الخميني وحلفاؤه - عبر الهيمنة على اللجان الثورية المشرفة على الشؤون المحلية، والاستيلاء على مقدرات النظام السابق، وتحريك أنصارهم المتحمسين - نظاماً موازياً، يفوق في سلطته الحكومة المؤقتة المعتدلة. انصرف مجلس الثورة السري، بقيادة أتباع الخميني المخلصين، كأكبر هاشمي رفسنجاني، وعلي خامنئي، ومحمد بهشتي، بينما كانت الحكومة تصدر قراراتها، إلى العمل على تقويض تلك القرارات. احتاج الثوريون، بكل الأحوال، بغية تدعيم سلطتهم بصورة فعلية، إلى أزمة «تورن» الشعب بقوة، وتضعف من مصداقية خصومهم، وقد أوفت السفارة الأمريكية بالغرض.

استولت مجموعة من الطلاب الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران، في يوم الأحد الموافق للربيع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، لتطلق شرارة أزمة استمرت 444 يوماً. تمثل الهدف الظاهري لاحتجاج الرهائن في تحذير الطلاب من أن السماح بدخول الشاه المريض إلى



الولايات المتحدة لتلقي العلاج يمثل محاولة من قبل واشنطن لتدبير انقلاب ضد ثورة إيران الناشئة. اعتبر الاستيلاء على السفارة، في نظر جيل من الأمريكيين، بمنزلة انتهاك صارخ للقانون الدولي من قبل نظام كرية، بينما مثل في نظر الخميني مناسبة لتحويل رؤيته للمجتمع الإسلامي إلى أيديولوجية حاكمة، متحررة من قيود الأحلاف السياسية المؤقتة، والمعارضة الديمقراطية. لعبت مقتضيات السياسة الداخلية، بما يفوق القضايا الدولية الملحة، أو تعقيدات العلاقات الأمريكية - الإيرانية، الدور الأكبر في تحديد مقاربة طهران فيما يتعلق بالرهائن الأمريكيين⁽²⁹⁾.

بارك الخميني المنتشي، بينما طغت صور الأمريكيين معصوبي الأعين على موجات الأثير، ما قام به الطلاب بوصفه يمهد «لثورة ثانية»، كان لوقوعها على «الشيطان الأكبر» أثر كبير في جعلها أكثر سمواً من الثورة الأصلية⁽³⁰⁾. أثنى الإعلام الإيراني سريعاً على الحدث، قائلاً: إن «الثوريين الإيرانيين الحقيقيين سيبقون في السفارة الأمريكية، ولن يتخلوا عن ذلك المعقل بما هو بخس من الأثمان»⁽³¹⁾. عاد الرهائن سيئو الطالع بالنفع على سياسة إيران الداخلية، وقد استغلهم الخميني لصبغ الشعب بالصبغة الثورية، مدعياً أن الثورة كانت مهددة من قبل مؤامرات أمريكا، وشركائها الداخليين. تمثلت القضية، كما صورها الخميني، في وجود صراع بين الولايات المتحدة الشيطانية الجشعة، والثيوقراطية السامية. أصبحت مراجعة الدستور، وإقصاء رئاسة الوزراء التي يشغلها بازركان تصب الآن في مصلحة الكفاح ضد أمريكا، بينما استحالت المطالبة بالتعددية والحكم الديمقراطي تهمة بدعم العدوان الأمريكي ضد إيران.



أجرت إيران، في خضم تلك الفترة المضطربة، انتخابات للبرلمان ومجلس الخبراء؛ بغية تقييم مسودة الدستور. سيطر رجال الدين المتشددون، وحزبهم السياسي، الحزب الجمهوري الإسلامي، على البرلمان الجديد في جو من الخوف والشك، مكرسين بذلك هيمنتهم المتزايدة على المؤسسات. حازت القوى الإسلامية، بطريقة مماثلة، على غالبية مقاعد مجلس الخبراء؛ ليكون لها القول الفصل فيما يتعلق بمراجعة الدستور. بارك الخميني المجلس الجديد، مؤكداً على أن «الدستور يجب أن يكون إسلامياً بنسبة مئة في المئة»⁽³²⁾.

بدأت الدولة الإسلامية، كما رآها الخميني خلال منفاه الطويل، تطفو على السطح بصورة تدريجية. كرس الدستور الجديد مبدأ «ولاية الفقيه» اللامسبوق، حيث يشرف زعيم ديني على الشؤون الوطنية كافة. اضطلع شاغل هذا المنصب، الذي فصل على مقاس الخميني ذاته، بمسؤوليات غير محدودة، وخول قيادة القوات المسلحة والحرس الثوري المشكل حديثاً، وعزل أي مسؤول منتخب، ونقض التشريعات البرلمانية، واتخاذ قرار الحرب والسلم. لم يكن المنصب الجديد خاضعاً للانتخابات أو التمحيص من قبل المؤسسات المنتخبة والشعب. حلت الشريعة الإسلامية محل القوانين القضائية القائمة، مقيدة الحقوق والامتيازات الفردية. امتلك مجلس الأوصياء، المؤلف معظمه من رجال الدين، حق مراجعة التشريعات كافة؛ بغية التأكد من توافقها مع تعاليم الإسلام⁽³³⁾. كفل الدستور الجديد إقرار تأويل الخميني للمذهب الشيعي كأيدولوجية للدولة، وقيادة الأوصياء لرؤيته، ليس إلا، المواقع الحساسة داخلها.



تم التصديق على الدستور الجديد، بينوده المناقضة للديموقراطية، في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر، 1979، من قبل الحشود الهائجة في استفتاء شعبي عام. قامت أسس النظام الثيوقراطي، على معاداة الأمركة، ومبدأ مقاومة التدخل الأجنبي. يستذكر القائد الروحي للطلاب، محمد موسوي خوينيها، قائلاً: «جنينا ثمار كل ما قمنا به - قهرنا محاولات الليبراليين للسيطرة على بنية الدولة. أجبرنا حكومة بازركان على الاستقالة. نمت شجرة الثورة، واستمدت القوة»⁽³⁴⁾. يتعين على الثوريين الآن، بكل الأحوال، كي تواصل الشجرة نموها أن يتخلصوا من بقية العلمانيين ورجال الدين المنافسين، ويكرسوا احتكارهم للسلطة.

لم تنزل إيران تحظى، في تلك المرحلة، برئيس منتخب، أبو الحسن بني صدر، علاوة على الإنتلجنسيا المؤثرة، والمنظمات الطلابية المجابهة، والقوات شبه العسكرية اليسارية بقيادة مجاهدي خلق، وأحزاب علمانية ترفض الانضمام إلى الطغيان الديني الناشئ. استغل الملاي المتشددون الأزمات الخارجية، في المراحل كافة، لتسريع خطى الثورة، وتطهير النظام من العناصر غير المرغوبة. دخلت الجمهورية، في الثاني والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1980، في نزاع دولي عاصف آخر، مهد الطريق للسيطرة التامة من قبل الخميني وحلقته الضيقة على الدولة - غزو العراق إيران. تمثلت غاية الغزو في تحطيم النظام الديني، ليؤدي في نهاية المطاف إلى ترسيخ الثورة، والقضاء على بقية المعتدلين في الجمهورية. أخطأ صدام في حساباته، ولم تكن تلك المرة الأخيرة.

غيرت الحرب مجرى النقاشات الداخلية، وطبيعة المشهد السياسي الإيراني. تحدث رفسنجاني، بينما كان يشغل منصب رئيس البرلمان



في حينه، هاتفاً: «أثق بوجود علاقة بين صدام، وأمريكا، والمعارضة الداخلية»⁽³⁵⁾. أشار خطباء الجمعة من القادة - الذين يستغلون المناسبة الدينية باستمرار لتوجيه الجماهير - إلى وجود مؤامرات مماثلة. تناول تلفاز الدولة تلك المسألة، قائلاً: «يملك صدام الاستعداد الكافي، بغية حل مشكلاته الداخلية، ليكون تابعاً للقوتين العظميين، وهو يعمل بشكل مباشر على تقوية أعداء الثورة الداخليين»⁽³⁶⁾. لم تعد القضية متمثلة بالحرية ضد الأوتوقراطية، بل الولاء للثورة، والسيادة الوطنية، ومقاومة العراق، وداعمه الإمبراطوري، أمريكا. تطلعت الأمة الحائرة إلى زعيمها الروحي لتجاوز فترة النزاع المضطربة. تحولت الحرب إلى «نعمة» في نظر الأصوليين، كما ذكر الخميني.

توج الإضعاف المتواصل لمنصب الرئاسة، وتهميش سلطات بني صدر من قبل البرلمان ورئيس الوزراء الذي اختاره، وحملة الدعاية المبرمجة التي تتهم الرئيس بالعمالة للغرب في نهاية المطاف بأزمة في العام 1981. بدأ البرلمان مساءلة الرئيس بصورة مفاجئة، متهماً إياه بالتمرد على الأجهزة الثورية، والضعف في إدارة الحرب. وجه مئة وثلاثون من قضاة ومدعي الجمهورية الإسلامية، بصورة مماثلة، رسالة مفتوحة إلى الخميني، طالبين منه التصرف مع الرئيس، لإسهامه في زعزعة الوحدة الوطنية. أبدى الخميني تأييده لتلك الإجراءات، محذراً بني صدر وأتباعه: «عودوا إلى أوروبا، إلى الولايات المتحدة، أو أي مكان تريدون»⁽³⁷⁾. توارى أول رؤساء الجمهورية الإسلامية المنتخبين عن الأنظار، مستشعراً خطورة الموقف، قبل التوجه إلى منفاه في فرنسا.



لم يزد رُ أسياذ «الجمهورية الفاضلة» خصومهم العلمانيين فحسب، بل نبذوا رجال الدين البارزين على حد سواء. لم يزل أكثر من يحظون بالاحترام من رجال الدين في إيران، كآية الله شريعة مداري، ومحمد رضا الكلبايكاني، وشهاب الدين مرعشي نجفي يتقيدون بأكثر التقاليد الشيعية هدوءاً، ويصرون على أهمية الابتعاد عن السياسة. طفت التوترات القائمة منذ عقود، بين المرشد الأعلى ورجال الدين البارزين، على السطح أخيراً. حذر الخميني الذي ازدرى على الدوام رجال الدين المبتعدين عن السياسة، حذر «المعممين المنافيين» الذين «يخترقون صفوف رجال الدين، ويقومون بالتخريب». صرح الرجل، بقسوة أكبر، قائلاً: «أحذر رجال الدين. أقول لهم جميعاً: إنني أمنع نفسي من اللجوء إلى الخيار الأخير بإقصاء العديد منهم»⁽³⁸⁾. يتمثل أحد أوجه التناقض العديدة في الجمهورية الإسلامية في أن الشيوقراطية كانت فاعلة، بما يفوق جميع الأنظمة الملكية التي سبقتها في قمع الطبقة الدينية. أنشئت محكمة خاصة برجال الدين، وتم تجريد المئات - ممن يعدون أكثرهم علماً وتميزاً - من رتبهم ومناصبهم، ناهيك عن سجنهم.

استهل الخميني وأتباعه، بعد التخلص من الرئيس المنتخب، وإسكات خصومهم من رجال الدين عهداً من الإرهاب؛ بغية إقصاء قوى المعارضة العلمانية المتبقية - تعين إزاحة النخبة الحاكمة القديمة بالقوة، قبل تكريس الجديدة هيمنتها السياسية. مثلت الاعتقالات الجماعية، والقمع الوحشي للمظاهرات، والإعدامات السريعة واقع الحال في تلك المدة. تكشف قراءة سريعة للصحف في حينه مدى قسوة النظام، بينما تشر كل منها بفخر حصيلة اليوم السابق من الإعدامات. تمت ملاحقة سياسيي الجبهة



الوطنية الليبرالية، وأنصار مجاهدي خلق الثوريين، وملاك الأراضي، والكتاب، والمفكرين، والصحفيين، ناهيك عن سجنهم، أو إعدامهم في بعض الأحيان. كان انتقام الله سريعاً وشاملاً. أدى العنف الحاصل في تلك المدة إلى بروز ما يدعى «بالجمهورية الثانية»، نظام عزز سلطته عن طريق الإرهاب. مثل ذلك في الحقيقة نهاية الوعد الثوري بإقامة مجتمع تقدمي ديموقراطي، يتبنى التعددية، بينما يبقى وفياً لتقاليد الدينية.

تجاوزت عملية تدعيم الثورة هذه، بعد وقت قصير النخب السياسية، بينما أعلن الخميني عن ثورته الثقافية. أُغلقت الجامعات سنتين، بينما عدلت مناهجها، أمطر التلفاز ووسائل الإعلام الشعب بسيل من الدعايات الإسلامية المكثفة، وأجبرت المرأة التي شكلت جزءاً مهماً من تحالف الثورة على التشدد في ارتداء ما هو إسلامي صرف من الملابس. تعين على مناحي الحياة العامة كافة التوافق مع التعاليم الإسلامية، بما يتضمنه ذلك من اختبارات للولاء، ومعايير أيديولوجية تحدد شروط الالتحاق بالجامعات، والخدمة المدنية، والقوات المسلحة. شُجع الأطفال على الإبلاغ عن والديهم، والطلاب عن معلمهم، والموظفين عن بعضهم بعضاً. بدأ أبطال الثورة الجدد - الذين نجوا من حملات الاغتيال، والصفوف الأمريكية، وغزو صدام - واثقين من نصرته الله لهم، ومباركته نظامهم الذي نجح في الاستمرار بالرغم من كل الصعاب. وُسمت السياسة الإيرانية والخطاب الوطني، طيلة ثمانينيات القرن المنصرم بمصطلحات الحرب، والشهادة، والتضحية، والانتقام.



لم تكن إنجازات الخميني بخافية عقب سنتين من توليه الحكم. كرس الرجل الأيديولوجية الإسلامية التي أمضى عقوداً في تطويرها وتثقيحها، وأوجد نظاماً دستورياً جديداً، مع ما يميزه من خطوط حمراء واضحة، ونخبة مخلصه لرؤيته، تضمن استمرارية الجمهورية الإسلامية بعد رحيله. ستقاد إيران الآن من قبل رجال الدين الناشطين، ووفق تأويل صارم للإسلام (الشيوعي). تم بكل بساطة استبعاد الأيديولوجيات البديلة، كالليبرالية، أو العلمانية، وإقصاء السياسيين ورجال الدين الذين يتحدون مبدأ ولاية الفقيه من مجالس الحكم. تعين على المرء، إن أراد الانضمام إلى الطبقة الحاكمة أن يلتزم بالجمهورية الإسلامية، ومهمتها الإنقاذية.

تمتع الخميني بخيال واسع، وامتلك قدرة متميزة على الإبداع، ولكن ذكاه السياسي خانه فيما يتعلق ببعض الجوانب المهمة. تظل الحقيقة متمثلة في أن الجمهورية الإسلامية لم تتحول على الإطلاق إلى دولة شمولية خالصة كعراق صدام حسين. بدأت الخلافات والانقسامات بين أتباع الخميني تطفو على السطح، بينما اتخذت الثورة نمطاً أكثر استقراراً للحكم، واستبعد النظام خصومه من المشهد. دخل البراغماتيون الذين يؤكدون على الحاجة إلى التركيز على الاقتصاد بصورة أكبر، والمتشددون الذين يصرون على أن تفويضهم الإلهي يخول لهم تجاهل تطلمات الشعب، والإصلاحيون الذين يؤكدون على أهمية التحول إلى ثيوقراطية أكثر تسامحاً، دخل جميعهم في صراع على النفوذ والسلطة. يختلف الثوريون عن بعضهم بعضاً في نهاية المطاف. ينتمي الرئيس أحمدني نجاد، وسلفه محمد خاتمي إلى النخبة الحاكمة ذاتها، ولكنهما يختلفان بشدة حول



مسائل حساسة، كأهمية المجتمع المدني، ومبدأ سيادة الفرد. قد يتجاوز الفرقاء خلافاتهم، بكل تأكيد، ويدافعون عن النظام حين يتم تحديه من قبل احتجاجات الطلاب أو التهديدات الأمريكية، ولكن الخلافات الجوهرية ضمن النخبة الحاكمة تظل عميقة. لا تجسد الجمهورية الإسلامية الديموقراطية المطلقة، ولكنها تحوي، بكل الأحوال، آراء متنوعة.

قُوّض سعي الخميني الحثيث، فيما يمثل مفارقة غريبة، لفرض المذهب الشيعي معتقداً للدولة، قوض في جزء منه نتيجة تقاليد (المذهب الشيعي) ذاته. لم يتطور المذهب الشيعي مطلقاً - بتاريخه المتعلق بلامركزية السلطة، ورجال الدين المستقلين فكرياً، والحوزات المختلفة مع بعضها بشدة - إلى طبقة كهنوتية منظمة بما يماثل الكنيسة الكاثوليكية. اخترقت روحية الجدل الحاد الجمهورية الإسلامية بعد وقت قصير، بينما أفرز النظام بعناد فئات متنوعة، متغايرة. يكرس التوتر المستتر بين القادة من رجال الدين والقاعدة الشعبية للنظام، على ضوء تعهده الدستورية، وسلطاته الجمهورية، يكرس الانقسام والخصومة داخل البلاد. تشهد الجمهورية الإسلامية على الدوام جدالات حية، لا تعوزها القوة. نجح الخميني، في نهاية المطاف، في ضمان استمرارية الجمهورية الإسلامية، وإن انقسمت على نفسها بصورة حتمية.

